

# انقلاب عون يطيح بالسلسلة . . .



نواب تكتّل التغيير والإصلاح



نواب كتلة الوفاء للمقاومة... وفضل الله متحدّثاً



برّي مترشّحاً للجلسة

توافر الإيرادات، وتأجيل إقرار مشروع السلسلة لمزيد من البحث في أرقام الإنفاق والإيرادات».

وأكد السنويّة «دعم طموح المواطنين في العيش الكريم وتحسين المداخل من دون الإطاحة بالاقتصاد الوطني والاستقرار المالي والنقدي»، وشدد على أنّ «إعادة النظر بالسلسلة يجب أن يترافق مع خطة إصلاحية لزيادة الإنتاج، لأنّ المواطن غير الموظف يطالب بتحسين الخدمات في مؤسسات القطاع العام».

## سلامة «لا يعرف الفرق بين التجزئة والتقسيم»

أدرك نواب الوفاء للمقاومة مع كلمة السنويّة أنّ هناك تسوية ما يحضر لها. تلقى نواب الوفاء للمقاومة في جلسات منح النقطة للحكومة الكثير من الاتهامات من دون الردّ على ذلك، إلا أنّ ما حصل يوم أمس من انقلاب على حقوق الشعب، لم يمرّ مرور الكرام عند نواب حزب الله، الذين تحدث منهم كل من النواب علي فياض، علي عمار، حسن فضل الله ونواب الموسوي.

فكان النائب فياض دعا إلى مناقشة السلسلة بعيداً عن المناكفات السياسية. وقال: «نحن حاولنا السير بين حديث إعطاء الناس حقوقهم وبين الظروف الاقتصادية، ولا نريد تمويل السلسلة من القروض، فذهبنا إلى معالجات الإيرادات الضريبية مع عدم زيادة حجم الدين وعدم تحميل الطبقات الفقيرة العبء ودعا وزارة المال إلى إعادة تقويم السياسة الضريبية بعد إقرار السلسلة».

وطالب عمار بـ«الكف عن تضليل الناس» في ما خصّ مشروع قانون السلسلة.

ولفت عمار إلى أنّ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة جاء وهو لا يعرف الفرق بين التجزئة والتقسيم، وسألته عن ذلك فقال لا أفهم باللغة العربية، مؤكداً أنّ الهيئة العامة في مجلس النواب ليست محكمة لا لرأي رئيس الخدمة المدنية ولا لرأي حاكم مصرف لبنان».

وشدّد فضل الله، على أنّ السلسلة حقّ للموظفين والمعلمين والمسكريين، مؤكداً الحاجة إلى تغيير جذري في النهج الاقتصادي المعتمد في لبنان، لإعادة الهيبة إلى الدولة ووقف النزف في الدولة على الصعيد الاقتصادي والمالي والإداري».

ودعا إلى رفع السريّة المصرفية ولنحاسب كل من مسّ بالمال العام. وفيما حذر النائب الموسوي من الوصول إلى النموذج الرأسمالي، رفض الذهاب بالسلسلة إلى لجنة لدراسها، معتبراً أنّ هذا الأمر قد يكون «دقنا لها».

في موازاة ذلك، وفيما كانت الجلسة منقسمة بين من يريد إقرار السلسلة التي هي حق مشروع، وبين من يريد تضييقها لتطبيره، انبرى النائب سامي الجميل في الجلسة الصباحية إلى اقتراح نقل مجلس النواب إلى مكان آخر، فعقدت الجلسات يؤدي إلى تعطيل الوسط التجاري وإقفال بعض المؤسسات في بيروت.

وقال: «بسبب الوضع الأمني لمجلس وإقفال الطرق، اقترح التفتيش عن مكان آخر. حرام، هناك الكثير من المؤسسات أقفلت والموظفون في بيوتهم، فلنقتصر مكاناً بديلاً».

لقد شهدت الجلسة الصباحية أيضاً سقوطاً لاقتراح النائب انطون زهرا بتحويل الجلسة العامة إلى سريّة، والذي انقسم في شأنه نواب التغيير والإصلاح، فعند التصويت صوت لصالحه نواب الصف الأول كنعان آلان عون وسيمون أبي رميا الذي أيد النائب فياض حين قال: «نحن لا نناقش الأمن القومي إنما نناقش حقوقاً تتصل بالمواطنين، وتتمنى على الجميع التعاطي مع هذا الموضوع بشفافية ووضوح، خصوصاً أنّ هناك من يقول في الخارج شيئاً وفي الداخل شيئاً آخر. وقال الجميل: في الوقت الذي نطالب بقانون حق إعطاء المعلومات للرأي العام بطرح هو (زهرا) طرحاً مخالفاً لأسبغ هذه الحقوق».

إذا انتهت الجلسة من حيث بدأت، لم ينجح النائب علي عمار في سحب السمك من فم الحكومة قبل أن يتبعها، فحينئذ المال تغلّبت على السمك وأبقتة في جوفها.



فيّاض والساحلي وבו صعب وعدوان وجريج

التصويت بالمناداة الذي أصّر عليه النائب علي عمار. فهذا التصويت فرز الكتل السياسية من جديد: حزب الله، حركة أمل، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث، ونيار المردة، في مقابل تيار المستقبل، الوطني الحر، حزب الكتائب، القوات، والتقدمي الاشتراكي، على رغم أنّ البناء على انعطافة استراتيجية سياسية للتيار الوطني في الوقت الحالي، هو بمثابة المقاربة الخاطئة.

## اللجنة الإدارية

شكلت اللجنة التي أكد الرئيس بري أنه ضدّ تأليفها من النواب آلان عون، جورج عدوان، إبراهيم كنعان، غازي يوسف، جمال الجراح، هنري حلو وسامر سعادة، ينضمّ إليها الوزراء أصحاب الاختصاص (المال والاقتصاد والتربية والتنمية الإدارية) وحاكم مصرف لبنان ورئيس مجلس الخدمة المدنية عند الحاجة.

ولما نعى النائب حسن فضل الله السلسلة بالقول: «العوض بسلامتكم». تمنى الرئيس برّي أن لا يكون هذا اليوم يوماً ظالماً بتاريخ المجلس النيابي، وقال للسنويّة: «أعرف نتائج التأجيل منذ الآن».

على رغم ذلك خملت اللجنة الإدارية كفة نار السلسلة، فأبى تخفيض للأرقام سيخلف تداعيات ستحمّل كتلتها النيابية مسؤوليتها. فرح تيار المستقبل ومن معه باللجنة وهلل لتشكيلها، من دون أن يمي أنه وضع نفسه في مازق في مواجهة الشارع النقابي، بعدما كان يسعى لإرجاع المشروع إلى الحكومة، لما سيبعث ذلك من تحريك للشارع ضدّ الحكومة، إلا أنّ السنويّة لم ينجح في ذلك.

## طبخة بحص

وحده وزير التربية والتعليم العالي الياس بو صعب كان صريحاً، وجحد ما أكد عليه منذ اليوم الأول أنّ السلسلة طبخة بحص، وأن لا إمكانية أن تقرّ بعد أسبوعين أو ثلاثة كما طرحت، لأنّ الخلاف الذي كان قائماً اليوم سيبقى قائماً ولن تمرّ السلسلة إلا بالتوافق السياسي، الذي

حصل على الأمن، لكنه على السلسلة غير قائم حتى هذه اللحظة. وفق حسابات بري كان من المقرر أن ينتهي النقاش من السلسلة اليوم على أبعد تقدير، لتتحول الجلسات إلى انتخابية، فالرئاسة كما قال بري أسس لديها جلسات لانتخاب رئيس للجمهورية، وأنا وعدت بأن تكون جلسة انتخاب الرئيس الجديد آخر نيسان، وأنا مع إقرار السلسلة بكل مندرجاتها وفق الأصول. فتدخل رئيس كتلة المستقبل سائلًا: «كيف نحل قضية من هذا النوع في الهيئة العامة؟»، واعتبر النائب عدوان «أنا بقدر الحرص على أن تحصل الناس على حقوقها، لا نريد أن يكون الحصول على هذه الحقوق لفترة قصيرة وبعد فترة يصاب كل الاقتصاد اللبناني، وبالتالي نصل إلى نتائج معاكسة للنتائج التي نحن نريدها».

أما النائب آلان عون فأكد «أنا لسنا ضدّ الترتيب شرط عدم تطبير سلسة الرتب والرواتب»، سائلًا: «ماذا فعلت الدولة في موضوع الهدر والفساد؟

## 2000 مليون دولار ضرائب

وُضعت العصي في دواليب السلسلة مع كلمة السنويّة الصباحية التي استغرقت وقتاً طويلاً. فلم تبرز أي إشارة إلى أنّ البحث سيصل إلى نتيجة بعد إعلانه الحرب ضدّها بشكل علني. وأشار إلى أنّ أكلاف إقرار السلسلة المقترحة الآن ترتب ما لا يقل عن 2000 مليون دولار كضرائب ورسوم إضافية على كل عائلة لبنانيّة في السنة.

واقترح حلاً للخروج من أزمة سلسلة الرتب والرواتب، ينصّ على «العودة بإرقام السلسلة إلى حدود اقتراح الحكومة تجنّباً لمخالفة الدستور، وإقرار إجراءات مالية لمعالجة تفاقم العجز عبر زيادة الـ TVA إلى 12 في المئة مع إعفاء السلع الاستهلاكية الأساسية، لحماية أصحاب الدخل المحدود».

كما نصّ اقتراح السنويّة على «معالجة مشكلة الكهرياء وزيادة الأسعار على الاستهلاك المرتفع، والمبادرة إلى حملة إصلاحات إدارية تزيد الإنتاج وتضبط الهدر، وزيادة عدد ساعات العمل للموظفين على خمسة أيام في الأسبوع، كما الالتزام بعدم إقرار أي مشروع إنفاق من دون

# هيئة التنسيق إلى الإضراب الشامل اليوم . . . و«العالمي» يرفض ربط الحقوق بالموارد



خلال الاعتصام في وسط بيروت

لم تسقط عبارة إنّ أحكام هذا القانون تسري على أعضاء الهيئة التعليمية في القطاع الخاص»، مشيراً إلى «أنه تمّ إقرارها كما وردت من الحكومة في اللجان النيابية المشتركة».

وأضاف كنعان: «أما مشروع القانون الذي تمّ ترويجه على النواب، فقد سقطت منه هذه الجملة بخطأ مادي، وأبلغت الأمانة العامة بذلك وتمّ تصحيح الخطأ الحاصل، استناداً إلى محاضر اللجان المشتركة».

وكان هذا المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين بإيقاف العمل في المدارس الخاصة في حال إقرار مجلس النواب مشروع قانون السلسلة من دون شمولها معلمي القطاع الخاص.

واستنكر عدم إدراج المادة 18 التي تشمل المعلمين في المدارس الخاصة، ومشروع السلسلة، وحذّر من احتمال اللجوء إلى الاستقالة الجماعية في حال قبول المعلمين بفصل التشريع.

## خطأ مادي

من جهة أخرى، علّق النائب إبراهيم كنعان على ما ورد في المؤتمر الصحافي لنقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ، فأوضح «أنه



...ومحادثات جانبية بينهم وبين سلام ونواب

الجائرة بحجّة تمويل سلسلة الرتب والرواتب المحققة لموظفي الدولة، ومن شأن هذه الزيادة الضريبية أن تنهش ما تبقى من أجور العمال في مجمل أبواب حياتهم». ولفت بعد جلسة عادية عقدها أمس إلى «أنّ كل الجهات الحريصة على الاستقرار الاجتماعي وعلى الحدّ الأدنى من العدالة الاجتماعية ومن بينهم الاتحاد العمالي العام، تطالب الدولة بإعادة النظر الجذرية في السياسة الضريبية الظالمة وفرض الضريبة التصاعدية على الأرباح والإمداد الخوذة وسدّ مزارب الهدر والفساد في كل إدارات الدولة واستعادة الأملاك البحرية والنهرية ووضع حدّ لمافيات الأدوية والقمح وللتجار ولأصحاب الوكالات الحصرية والامتيازات ومكان الرشوة والفساد والسيسرة على حساب المواطن والخزينة»، معتبراً «أنّ في إمكان الدولة تمويل عشر سلاسل رتب ورواتب إذا ما حزمت أمرها وقررت بناء دولة مؤسسات».

ذلك رفض المجلس التنفيذي للاتحاد قانون الإيجارات «لأنه تهجيري»، وطالب «بوضع خطة سكنية وطنية شاملة تؤمّن بدائل حقيقية للمستأجرين وتضبط صفار المالكين، وانطلاقاً

«إذا لم ينزل معلوم الخاص إلى الشارع اليوم». وقال محفوظ: «سيتمخّل وزير التربية مسؤولية تاريخية إذا لم تقرّ حقوق المعلمين». هذا ورفعته الهيئة مذكرة إلى النواب ضمّنتها مطالبها، معتبرة أنّ ما جاء في تقرير اللجان النيابية المشتركة حول مشروع السلسلة الذي وُزِع على النواب «هجمة على حقوق المعلمين والأساتذة والموظفين في القطاع العام ولهذه الحقوق ومكتسبات أصحاب الدخل المحدود».

## لا أحد يستطيع الإطاحة بالسلسلة

واعتبر رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، «أنّ ما حصل في مجلس النواب أمر مخز. وأشار غصن إلى أنه «كان من الخطأ القبول بربط الحقوق بالموارد، لا سيما أن موضوع تأمين الموارد ليس على طالب الحقوق»، وإذ سأل: «ماذا يدبّر من أجل تأجيل السلسلة؟» شدّد غصن على أنّ لا أحد يستطيع ان يطيح بالسلسلة». وأعلن المجلس التنفيذي للاتحاد رفضه «المطلق لأي نوع من أنواع الضرائب غير العباشرة والرسوم



أعضاء هيئة التنسيق في طريقهم إلى المجلس

الصلح احتجاجاً على التأخير في بتّ سلسلة الرتب والرواتب. وفي كلمته، حذّر غريب من «أنّ عدم إقرار السلسلة كاملة وتجزئتها وتبسيطها هو بمثابة مشروع تصفية للقطاع العام».

وأكد غريب «أنّ المعركة مفتوحة مع حيطان المال ومع رؤسائهم»، مضيفاً: «إنها لحظة الحقيقة، واليوم سيفرّز النواب آين سيقفون... مع حقوقنا أم ضدّها، مع 250 ألف أسرة تعيش من السلسلة أم مع 1% ممن يستولون على الثروة بلبنان».

ودعا غريب إلى «رفع بدل ساعات التعاقد للمتعاقدين في التعليم الرسمي أسوة بالتعليم الخاص». أما نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوظ فقال: «حاول بعض النواب تحويل الجلسة إلى سريّة، ولكنها ستبقى علنيّة وستحاسب كل نائب على ما يقول ويفعل، كما ستحاسب جميع رؤساء الأحزاب والكتل النيابية الذين قالوا إنهم معنا». وتوجه إلى المسؤولين والنواب قائلاً: «كونوا صادقين لمرة واحدة مع الشعب اللبناني وأنهوا هذه المهزلة». وأعلن محفوظ أنه سيقدم استقالته

دعت هيئة التنسيق النقابية إلى الإضراب الشامل اليوم في كل الناطقيات والمدارس العامة والخاصة والوزارات والإدارات العامة وإقامة اعتصامات في الوزارات والسراي الحكومية عند الساعة العاشرة صباحاً، وذلك احتجاجاً على «عدم إقرار السلسلة وعدم حذف البنود الجائرة من تقرير اللجان النيابية المشتركة».

وأكدت هيئة التنسيق «أنها لن تتراجع حتى إقرار السلسلة خالية من اللغام والشوائب التي دشها تقرير اللجان النيابية المشتركة والذي يأخذ من الموظفين والمعلمين أكثر بكثير مما يعطيهم». واستنكرت «استهتار بعض الكتل النيابية بحقوق ثلث الشعب اللبناني»، معلنة الإضراب الشامل اليوم. كما دعت إلى «عقد مؤتمر صحافي عند الساعة الثانية بعد الظهر أمام المجلس النيابي لتفنيد ما ورد في تقرير اللجان النيابية المشتركة من الغام ومن مواد تشوّذ السلسلة وتطليح بها تحت زعم الإصلاح الذي هو مطلب أساسي من مطالب هيئة التنسيق النقابية». وكانت الهيئة نفذت اعتصاماً في ساحة رياض